

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني





مادة/ قضايا بحثية

التكليف الثالث

"نحو مفهوم جديد للذكاء الاصطناعي ومحاولة تنظيمه القانوني:
دراسة مقارنة" للباحث محمد السيد فارس (٢٠٢٤)

مقدمة:

تمثل دراسة "نحو مفهوم جديد للذكاء الاصطناعي ومحاولة تنظيمه القانوني: دراسة مقارنة" للباحث محمد السيد فارس إحدى الدراسات القانونية الحديثة التي تناولت إشكالية تعريف الذكاء الاصطناعي من منظور قانوني ومحاولة بناء إطار تنظيمي لمواجهة التحديات القانونية الناشئة عنه، خاصة فيما يتعلق بالشخصية القانونية والمسؤولية المدنية والتنظيم التشريعي وقد نُشرت الدراسة في مجلة الشريعة والقانون بجامعة القاهرة عام ٢٠٢٤م وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة بسبب تناولها موضوعاً يعد من أكثر الموضوعات القانونية المعاصرة تعقيداً، في ظل التوسع العالمي في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وما يثيره ذلك من إشكالات تشريعية وقضائية غير مسبوقة.

أولاً: المنهجية المستخدمة في الدراسة:

من خلال قراءة الدراسة يتضح أن الباحث اعتمد بصورة أساسية على المنهج التحليلي المقارن. فقد بدأ بتحليل المفاهيم التقنية والعلمية للذكاء الاصطناعي، ثم انتقل إلى تحليل المواقف الفقهية والقانونية المختلفة المتعلقة بتعريفه وآثاره القانونية، وصولاً إلى مناقشة الاتجاهات التشريعية المقارنة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

كما اعتمد الباحث على تحليل النصوص القانونية والمشروعات التشريعية الأوروبية المتعلقة بتنظيم الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى استعراض الآراء الفقهية الحديثة بشأن الشخصية القانونية للأنظمة الذكية والمسؤولية الناشئة عن أفعالها.

ويتضح أن الدراسة لم تعتمد على منهج ميداني أو إحصائي، وإنما انحصرت في الإطار النظري والتحليلي القائم على دراسة النصوص التشريعية والفقه القانوني المقارن.

ثانياً: نوع المقارنة المستخدمة:

تعد المقارنة المستخدمة في هذه الدراسة من قبيل المقارنة الأفقية ويقصد بالمقارنة الأفقية المقارنة بين أنظمة قانونية تنتمي إلى دول أو بيئات قانونية مختلفة خلال الفترة الزمنية ذاتها. فقد عقد الباحث مقارنة بين الاتجاهات القانونية الأوروبية والأمريكية في التعامل مع الذكاء الاصطناعي، كما تناول المقترحات التشريعية الأوروبية الحديثة في مواجهة المشكلات القانونية المرتبطة بهذه التقنية.

ولم يتجه الباحث إلى تتبع التطور التاريخي للتشريعات المنظمة للذكاء الاصطناعي عبر مراحل زمنية متعاقبة، وهو ما يعني أن المقارنة الرأسية لم تكن هي المنهج الغالب في الدراسة.

ثالثاً: نقاط القوة في المنهجية:

- ١- حداثة الموضوع: تناولت الدراسة موضوعاً معاصراً يرتبط بأحد أهم التحديات القانونية في القرن الحادي والعشرين، وهو ما يمنحها قيمة علمية وعملية كبيرة، خاصة في ظل التسارع التشريعي العالمي لتنظيم الذكاء الاصطناعي.
- ٢- الاعتماد على المنهج المقارن: أحسن الباحث اختيار المنهج المقارن نظراً للطبيعة العالمية للذكاء الاصطناعي وعدم وجود تشريع وطني مستقر يمكن الاعتماد عليه بصورة منفردة وقد أتاح هذا المنهج الوقوف على أبرز الاتجاهات القانونية الدولية في هذا المجال.

- ٣- الجمع بين البعد التقني والبعد القانوني: لم يقتصر الباحث على التحليل القانوني المجرد، وإنما حاول الربط بين المفهوم التقني للذكاء الاصطناعي وآثاره القانونية، وهو أمر ضروري لفهم الإشكاليات القانونية الناشئة عن هذه التقنية.
- ٤- تنوع المراجع العلمية: استندت الدراسة إلى عدد كبير من المراجع العربية والأجنبية، خاصة المراجع الفرنسية والأوروبية، مما عزز من ثراء المادة العلمية وعمق التحليل القانوني.

رابعاً: نقاط الضعف في المنهجية:

- ١- غلبة الطابع النظري: رغم أهمية التحليل الفقهي والتشريعي، فإن الدراسة افتقرت إلى التطبيقات العملية أو دراسة حالات واقعية توضح كيفية تعامل المحاكم أو الجهات التنظيمية مع إشكالات الذكاء الاصطناعي.
- ٢- التركيز على التجربة الأوروبية: يتضح من الدراسة أن الباحث منح مساحة واسعة للتجربة الأوروبية مقارنة بالأنظمة القانونية الأخرى، مما أضعف نسبياً شمولية المقارنة، خاصة فيما يتعلق بالتجارب الآسيوية الحديثة مثل الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية.
- ٣- محدودية التحليل النقدي: ركز الباحث بدرجة كبيرة على عرض الاتجاهات الفقهية والتشريعية المختلفة، إلا أن التحليل النقدي لبعض هذه الاتجاهات لم يكن بالعمق الكافي في بعض المواضيع، خصوصاً فيما يتعلق بفكرة منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة.
- ٤- غياب المنهج التطبيقي: لم تتضمن الدراسة تحليلاً لقرارات قضائية أو نماذج عملية يمكن أن تدعم النتائج التي انتهى إليها الباحث، وهو ما يقلل من القيمة التطبيقية للدراسة.

خامساً: تقييم مدى نجاح الباحث في استخدام المنهج المقارن:

يمكن القول إن الباحث كان موفقاً إلى حد كبير في استخدام المنهج المقارن، وذلك لعدة أسباب. أولاً: أن موضوع الذكاء الاصطناعي بطبيعته موضوع عالمي لا يمكن دراسته في إطار نظام قانوني واحد.

ثانياً: أن الباحث لم يكتف بمجرد عرض النصوص القانونية الأجنبية، بل حاول استنباط حلول قانونية يمكن الاستفادة منها في بناء تصور تنظيمي للذكاء الاصطناعي.

ومع ذلك، فإن المقارنة لم تصل في جميع أجزائها إلى المستوى العميق الذي تتطلبه الدراسات المقارنة المتخصصة؛ إذ انصب جانب منها على الوصف والعرض أكثر من التركيز على تحليل أسباب الاختلاف بين الأنظمة القانونية المختلفة وآثار تلك الاختلافات على الحلول التشريعية المقترحة لذلك يمكن وصف المقارنة بأنها مقارنة جيدة وملائمة لموضوع الدراسة، لكنها ليست مقارنة متعمقة بصورة كاملة في جميع محاور البحث.

الخاتمة:

يتبين من خلال تحليل منهجية دراسة "نحو مفهوم جديد للذكاء الاصطناعي ومحاولة تنظيمه القانوني" أن الباحث اعتمد بصورة رئيسية على المنهج التحليلي المقارن، مستعيناً بالتجارب القانونية الأوروبية والأمريكية لفهم الإشكالات القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي واقتراح حلول تنظيمية لها. وقد تميزت الدراسة بحدثة موضوعها وتنوع مصادرها ونجاحها في الربط بين الجانبين التقني والقانوني.

ومع ذلك فإن الدراسة لم تخل من بعض أوجه القصور، أهمها غلبة الطابع النظري ومحدودية التطبيقات العملية والتركيز على بعض الأنظمة القانونية دون غيرها ورغم هذه الملاحظات تظل الدراسة نموذجاً جيداً لتوظيف المنهج المقارن في البحوث القانونية المعاصرة، وتسهم في إثراء النقاش القانوني حول تنظيم الذكاء الاصطناعي ومستقبله التشريعي.